حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

هاشتاغ فلسطين
2024

حملـــة - المـركز العـربيّ لتطويـــر الإعـلام الاجتمـاعيّ
#هاشتاغ فلسطين 2024

الكاتب: محمد قعدان
مراجعة وتحرير التقرير: أحمد قاضي
نقله إلى اللغة الإنجليزيّة: Glocal
تصميم: مجد شربجي

كانون الثاني 2025

رُخّص هذا الإصدار بموجب الرّخصة الدوليّة: نَسب المُصنّف - غير تجاريّ - منع الاشتقاق 4.0 دوليّ. للاطّلاع على نسخة من الرّخصة، يُرجى زيارة الرابط التالي:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

اتصلوا بنا:
البريد الإلكتروني: info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org
الهاتف: 20670 7740 (0) 972+

جدونا على وسائل التواصل الاجتماعيّ 7amleh

الفهرس

مقدّمة 4
ملخّص تنفيذي 5
منهجيّة التقرير 7
حرّية الرّأي والتّعبير 7
السّلطات الإسرائيليّة 7
شركات منصّات التّواصل الاجتماعي 8
الحق في حظر الخطاب العنصري والتمييزي وكافة أشكال الكراهية 14
الخصوصيّة/ الرقابة 18
الحق في التجمّع والتنظيم 19
عسكرة الذكاء الاصطناعي 20
الحق في الوصول إلى الإنترنت/المعلومات 22
اقتصاد رقمي 23
النتائج/الخاتمة 25
توصيات 26
شركات التكنولوجيا الكبرى، والمنصّات عبر الإنترنت، وشركات الاتّصالات 26
الالتزام بما يلي: 26
التأكّد من: 26
ضمان: 26
توفير شفافيّة كاملة بشأن: 27
الجهات المسؤولة على المستوى الدوليّ: 27

مقدّمة

تزامنًا مع استمرار حرب الإبادة على قطاع غزّة، يشهد الفضاء الرقمي أيضًا معركة مستمرة تتعرّض فيها الرواية الفلسطينية لمحاولات منهجية للإقصاء والتهميش. في عالم باتت فيه التكنولوجيا أداة رئيسية للتواصل ونقل الحقائق، يجد الفلسطينيون أنفسهم محاصرين ليس فقط بالاحتلال والتمييز على أرض الواقع، بل أيضًا برقابة رقمية مشددة تحدّ من قدرتهم على التعبير عن واقعهم ونقل معاناتهم.

يوثّق تقرير "هاشتاغ فلسطين 2024" الانتهاكات الرقمية التي تعرّض لها الفلسطينيون خلال العام المنصرم، حيث استهدفت أصواتهم على منصات التواصل الاجتماعي، وأزيلت منشوراتهم أو قُيّدت بشكلٍ يعكس تحيّزًا واضحًا لصالح الرواية الإسرائيلية. وفي ذات الوقت، سمحت كثير من المنصات بانتشار خطابات عنف وكراهية ضد الفلسطينيين بدون رقابة، على الرغم من خطورتها وتداعياتها على أرض الواقع.

يتناول التقرير أيضًا الدور المتزايد الذي لعبته شركات التكنولوجيا الكبرى في تعزيز الاحتلال الرقمي، من خلال الامتثال لطلبات الحذف الإسرائيلية بشكلٍ جارف أو تقديم تقنيات متقدمة تُستخدم ضد الفلسطينيين، مثل برامج التجسس وأدوات المراقبة البيومترية وكاميرات التعرّف على الوجوه، والإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية من اعتقالات وملاحقة على خلفية النشاط الرقمي.

في هذا السياق، يرصد التقرير العلاقة الوثيقة بين الحكومة الإسرائيلية وشركات التكنولوجيا، والتي تُسخّر البنية الرقمية لتعزيز السيطرة العسكرية وتحقيق أهداف سياسية، على حساب الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. كما يسلط الضوء على السياسات والممارسات التمييزية لمنصات الاقتصاد الرقمي التي تسهم في تهميش الفلسطينيين رقميًا، وتُعزز عزلتهم عن العالم، مثل باي بال.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم رؤية شاملة حول التحديات الرقمية التي واجهها الفلسطينيون والمناصرون لهم خلال عام 2024، ويضع الانتهاكات الموثقة في إطار أوسع لفهم تأثيرها على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. كما يسعى التقرير إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز العدالة الرقمية، وحث المجتمع الدولي وشركات التكنولوجيا على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان والشفافية، وضمان تمكين الفلسطينيين من الوصول الحُر والآمن والعادل إلى الفضاء الرقمي.

تأتي أهمية هذا التقرير من الحاجة الماسة إلى تسليط الضوء على هذه الانتهاكات المتواصلة، والدعوة إلى تحرك عالمي لضمان حماية الحقوق الرقمية للفلسطينيين، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من النضال الأوسع من أجل الحرية والعدالة.

ملخّص تنفيذي

يعرض تقرير "هاشتاغ فلسطين 2024" صورة شاملة للواقع الرقمي الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل الهجمات الدموية الإسرائيلية المتواصلة والانتهاكات المستمرة لحقوقهم الرقمية. فقد تواصلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة خلال العام المنصرم، وخلّفت حتى الآن أكثر من 150 ألف بين شهيد وجريح ودمارًا واسعًا طال معظم مناحي الحياة والبنية التحتية في قطاع غزّة.[1]

وانعكس ذلك على الفضاء الرقمي والحقوق الرقمية الفلسطينية على نطاقٍ واسع، حيث تستمر منصات التواصل الاجتماعي، مثل "ميتا"، في تقييد المحتوى الفلسطيني وإزالته وتقليل الوصولية إليه، ما يعزز من إسكات الأصوات الفلسطينية ويتيح للرواية الإسرائيلية الهيمنة على الساحة الرقمية، خصوصًا في فترات الحروب والأزمات الكبرى. هذا في الوقت الذي يبيّن به التقرير أنّ منصات التواصل الاجتماعي المختلفة لا سيّما "تيليغرام" و"إكس" ومنصات ميتا تسمح بانتشار خطابات كراهية وعنف ضد الفلسطينيين بدون رقابة وعلى نطاقٍ واسع.

ويتطرق التقرير إلى دور السلطات الإسرائيلية في تقييد الحقوق الرقمية، وذلك من خلال ممارسات وإجراءات على أرض الواقع مثل تفتيش الهواتف ومنصات التواصل الاجتماعي على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، وتعزيز منظومات الرقابة مثل كاميرات التعرّف على الوجوه في المدن والأحياء الفلسطينية، وأيضًا من خلال قوانين تجريمية مثل قانون "اختراق المواد الحاسوبية."

كما يوضح التقرير استغلال السلطات الإسرائيلية للتكنولوجيا لتعزيز سيطرتها على الفلسطينيين، بل وعسكرة الذكاء الاصطناعي "weaponization" من خلال تطوير تقنيات وأدوات تكنولوجية تقوم على الذكاء الاصطناعي لأغراض ليس فقط جمع معلومات شخصية واختراق خصوصيات، وإنّما لإنتاج أهداف عسكرية، مثل أنظمة "Lavender" و"Habsora"، لجمع البيانات الشخصية للفلسطينيين دون موافقتهم ولإنتاج أهداف عسكرية. هذه الأدوات، التي تُسوَّق عالميًا كأنظمة أمنية لمكافحة الإجرام، تُستخدم فعليًا في قتل الفلسطينيين، مستهدفة المدنيين دون تدخل بشري حقيقي، مما يعكس طبيعة التمييز المنهج ضدهم.

1. الجزيرة نت. حصيلة جديدة لشهداء غزة وأكبر خسائر معلنة للاحتلال منذ حرب 6 أكتوبر. 02/01/2025. الرابط هنا

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، يتطرّق التقرير إلى الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية للاتصالات والإنترنت في قطاع غزّة حيث تضرّر ما يقدّر بـ 75% من البنية التحتية بشكلٍ جزئي أو كامل، بالإضافة إلى الانقطاعات المتكررة للإنترنت الشاملة والجزئية، وتقييد وصولية الفلسطينيين لخدمات الإنترنت بشكلٍ كبير، وما لذلك من تداعيات خطيرة على الوصول إلى المعلومات الحيوية خلال الحرب.

ويعرض التقرير دور منصات الاقتصاد الرقمي مثل "باي بال" و"Go Fund Me"في تقييد وصول المساعدات المالية إلى المؤسسات والأفراد في قطاع غزّة، بفعل الإجراءات الرقابية المشدّدة وإزالة الحسابات المرتبطة بقطاع غزّة، ما عقّد من فرص تسريع وصول مساعدات مالية في ظل الحاجة الملحّة بفعل الحرب التي تسبّبت بأزمة إنسانية غير مسبوقة في القطاع.

ويشير التقرير إلى الملاحقة التي تعرّضت لها مؤسسات حقوقية وإنسانية ووسائل الإعلام والنشطاء على الأرض وعلى منصات التواصل الاجتماعي من قبل المنصات ذاتها أو سلطات الاحتلال ومجموعات داعمة لإسرائيل بغية إسكات الأصوات الفلسطينية وترهيبها ومنعها من فضح الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزّة.

يدعو التقرير إلى تحركات فورية من المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية، لضمان مساءلة شركات التكنولوجيا الكبرى عن دورها في تعزيز الاحتلال الرقمي. كما يشدد على ضرورة أن تلتزم هذه الشركات بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإجراء تقييمات مستقلة وشفافة لتأثير سياساتها على الحقوق الرقمية للفلسطينيين.

في ختام التقرير، تظهر الحاجة الملحة إلى تصحيح الخلل الرقمي، بما يضمن العدالة الرقمية للفلسطينيين وتمكينهم من التعبير عن روايتهم دون قيود أو رقابة. تحقيق هذا الهدف يتطلب جهودًا جماعية من المجتمع الدولي، المؤسسات الحقوقية، والمنظمات المدنية الفلسطينية، لتحدي هذه الانتهاكات المستمرة وتعزيز حماية الحقوق الرقمية في فلسطين.

منهجيّة التقرير

يعتمد التقرير في تشخيص حالة الحقوق الرقمية الفلسطينية على مراجعة شاملة للأدبيات، بما في ذلك المقالات والتقارير والأوراق البحثية الصادرة عن الخبراء والمراكز والجمعيات المتخصصة في المجال الرقمي، بالإضافة إلى بيانات ومواقف شركات التكنولوجيا والحكومات. يركز التقرير على الحقوق الرقمية الفلسطينية في سياق التحولات المتشابكة مع الأبعاد الأمنية/العسكرية، والسياسية، والاقتصادية للشعب الفلسطيني، سواء في الداخل، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة. تعتمد المنهجية على تحليل الأدبيات والتغطيات الإعلامية، مع التركيز بشكل خاص على البيانات، والتوثيقات، والتقارير، والأبحاث الصادرة عن مركز حملة، الذي يشكل مرجعًا رئيسيًا في هذا المجال.

حرّية الرّأي والتّعبير

السّلطات الإسرائيليّة

شهدت الجامعات الإسرائيلية موجة قمع غير مسبوقة للطلاب الفلسطينيين بسبب تعبيراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وفقًا لتقرير صادر عن جمعية عدالة، اتخذت إجراءات تأديبية ضد 124 طالبًا فلسطينيًا في 36 جامعة ومؤسسة تعليمية، حيث واجه 50% منهم الإيقاف أو الطرد بسبب منشورات تضمنت تضامنًا مع غزة أو تعبيرًا عن الهوية والانتماء. استهدفت الحملة، المدعومة من مجموعات يمينية داخل الحرم الجامعي، بشكل خاص الطالبات، اللواتي شكلن 79% من الحالات. وأظهر التقرير أن هذه الإجراءات، التي وافق عليها وزير التعليم الإسرائيلي، طالت الفلسطينيين فقط، بينما لم تُتخذ أي إجراءات ضد الطلاب اليهود الذين نشروا محتوى تحريضيًا.[2]

وتُشير أرقام حديثة إلى أنّ 92% من قضايا التحقيق بحجّة "التحريض" التي فتحتها إسرائيل بحق مواطنين إسرائيليين وغالبيتها على خلفية النشر على منصات التواصل الاجتماعي كان بحق عرب فلسطينيين، وغالبيتها انتهت بالإدانة في المحاكم.[3]

بالإضافة إلى ذلك، شنّت إسرائيل حملات اعتقالات طالت مئات الفلسطينيين/ات في الداخل ومدينة القدس المحتلة بسبب النشر على منصات التواصل الاجتماعي، وحتى نهاية نيسان 2024

2. Report: Repression of Palestinian Students in Israeli Universities and Colleges. Adalah, 05/09/2024. Link here

3. זו הדרך. ממשלת ימין מלא: 92% מהתיקים שנפתחו בגין הסתה הם נגד ערבים; כל התביעות הסתיימו בהרשעה. 16/12/2024. לינק

وجهت لوائح اتهام بحق 162 شخصًا بسبب النشر على منصات التواصل الاجتماعي.[4] فعلى سبيل المثال اعتقلت البروفسورة نادرة شلهوب-كيفوركيان وتم التحقيق معها بحجّة التحريض على العنف والإرهاب ونشر مديح لمنظمات "إرهابية" وذلك بسبب عملها الأكاديمي.[5]

هذا الحادث هو جزء من حملة إسرائيلية أوسع نطاقًا على حرية التعبير، وخاصة ضد المواطنين الفلسطينيين. منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، واجه الفلسطينيون في إسرائيل الفصل من العمل والطرد والاعتقال والمراقبة بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تدعم غزة بهدف إسكات الأصوات الفلسطينية.

إلى جانب ذلك، واجه الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس ضغوطًا متزايدة تمثلت في الرقابة الذاتية على نشاطهم الرقمي. كشف تقرير لمركز حملة أنّ 40% من الشباب حذفوا منشورات سياسية، بينما خفّض 50% نشاطهم على الإنترنت بسبب المراقبة من قبل منصات مثل ميتا. أدى ذلك إلى تآكل المساحات الرقمية الآمنة للتعبير عن الرأي، ما يعكس بيئة متزايدة القمع. وكشف التقرير الخوف المتزايد والرقابة الذاتية بين الشباب الفلسطيني بسبب تدهور الأمن الرقمي، حيث قال 60% أنّهم يمارسون رقابة ذاتية على نشاطهم الرقمي. وتساهم جهات مختلفة، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي، والمنصات الرقمية، والسلطة الفلسطينية، والجهات الفاعلة الخاصة، في انتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية، مما جعل المساحات الإلكترونية غير آمنة بشكل متزايد للتعبير عن الآراء السياسية.[6]

وذات الشيء في الداخل، حيث تبيّن مدى تعمّق الشعور بعدم الأمان على منصات التواصل الاجتماعي، وفقدان الثقة بالتكنولوجيا، ما أدى إلى تراجع النشاط الرقمي على مختلف المنصات. إذ أشار 70% من مستطلعين في بحث أجراه مركز حملة أنّهم باتوا يمارسون رقابة ذاتية على نشاطهم الرقمي، و74% تعرّضوا لاعتداء لفظي على منصات التواصل الاجتماعي التي لم تعد مكانًا آمنًا.[7]

شركات منصّات التّواصل الاجتماعي

إنّ قمع المحتوى الفلسطيني على وسائل التواصل الاجتماعي يشكل تهديدًا مباشرًا لحرية التعبير. تشمل الممارسات القمعية إزالة المنشورات، وتعليق الحسابات، وفرض "الحظر الظليّ"، والتلاعب بالخوارزميات، مما يعوق قدرة الناشطين والصحفيين على توثيق الانتهاكات ونشر رواياتهم بحرية. تؤدي هذه التدابير إلى حرمان الجمهور من الوصول إلى معلومات دقيقة عن القضية

4. معلومات تم الحصول عليها من مركز عدالة.
5. عرب 48. "انتهاء التحقيقات مع بروفيسور نادرة شلهوب - كفوركيان." 02/05/2024. الرابط هنا
6. مركز حملة، "دراسة حول الأمان الرقمي بين الشباب الفلسطيني في ظل الحرب على غزة". 19/08/2024. الرابط هنا
7. مركز حملة، الأمان الرقمي بين الشباب الفلسطيني في الداخل: دراسة حول التهديدات والتحديات في ظل الحرب على غزة. 19/08/2024. الرابط هنا

الفلسطينية، مما يحد من النقاش العام ويدعم الروايات المنحازة. هذا القمع الرقمي لا ينتهك مبادئ حرية التعبير والشفافية فحسب، بل يعمق التهميش الرقمي للفلسطينيين ويؤثر على فهم العالم لمعاناتهم وحتى قدرتهم على التواصل فيما بينهم وممارسة أنشطة اقتصادية عن بعد أو السعي وراء تطورهم المهني.[8]

خلال الحرب على غزة، برزت منصة "إكس" كبديل عن المنصات التقليدية التي تفرض رقابة شديدة على الأصوات الفلسطينية. ورغم التزام المنصة بحرية التعبير، إلا أن سياسات المنصة تناقض هذا الادعاء. فبينما شهد المستخدمون الفلسطينيون تقييدات أقل مقارنة بمنصات مثل فيسبوك، تعرضت حسابات عديدة لصحفيين وأصوات يسارية داعمة لفلسطين لتعليق مفاجئ قبل أن يتم إعادة كافة الحسابات بعد أن أحدث الإجراء ضجّة كبيرة، وأيضًا تعرّض حسابات مجموعات وحراكات بارزة مثل PalAction لتقييدات غير مبررة أيضًا رفعت هذه التقييدات لاحقًا، مما أثار مخاوف بشأن التزام المنصة بالمساواة وحرّية التعبير. كما أثارت تحديثات سياسة "الإساءة والمضايقة" قلقًا إضافيًا بسبب احتمال استخدامها لتقييد المحتوى الفلسطيني، وهو التحديث الذي أضاف إمكانية تصنيف أي محتوى ينكر ما يسميها "أحداثًا عنيفة" على أنّه إساءة ويؤدي إلى فرض قيود على الحسابات.[9]

في ذات الوقت، مارست "ميتا" رقابة غير متكافئة وموجهة ضد المحتوى الفلسطيني خلال العام المنصرم، مما أثر بشكلٍ كبير على وصوله وانتشاره في استمرار لذات النهج الذي تكشّف منذ بدء الإبادة في قطاع غزّة. وتضرّرت صفحات وحسابات الصحفيين/ات ووسائل الإعلام بشكلٍ كبير بفعل الإزالة والتقييد مثل صفحات راديو راية أف أم و24 أف أم وموندوايس وغيرها.[10]

ونقل مركز حملة في تقريرٍ له شهادات عشرين صحفيًا/ة ومؤثرًا فلسطينيًا حول إجراءات ميتا الرقابية وتأثيرها المباشر على وصولية المحتوى الفلسطيني، وأثر ذلك السياسي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي والمهني على هؤلاء، ومنهم موقع عرب 48، والصحفية آمنة خندقجي وعلي عبيدات وعدنان برق ومثنى النجار وغيرهم. وأشارت الشهادات المختلفة إلى أنّ هؤلاء المستخدمين وغيرهم تعرّضوا إلى قيود وإزالة غير مسبوقة على حساباتهم على منصات التواصل الاجتماعي وبشكلٍ غير مبرّر، وأجمعوا على أنّ ميتا تسكت الأصوات الفلسطينية مهما كانت مهنية ودقيقة في عرضها لما يحدث في فلسطين.[11]

8. Sidqi Abu Dhair. “Digital Oppression: How Do Social Media Platforms Impede the Palestinian Narrative’s Access to the World?”. Al-Quds, 06/07/2024. Link here

9. مركز حملة، ورقة موقف حول تأثير سياسات الإشراف على المحتوى في إكس (تويتر سابقًا) على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، 14/03/2024. الرابط هنا

10. مركز حملة. تقرير الحقوق الرقميّة الفلسيطينيّة في سياق الإبادة الجماعية ومسؤوليّة شركات التكنولوجيا الكبرى بعد عام من الحرب على غزة. 15/09/2024. الرابط هنا

11. مركز حملة. محو وقمع: شهادات فلسطينيّة عن رقابة ميتا. 18/12/2024. الرابط هنا

وهو ما أكّده تحقيق لـ بي بي سي الذي بيّن أنّ ميتا قللت من وصولية صفحات وسائل الإعلام الفلسطينية بعد الحرب بنسبة كبيرة ما انعكس على نسبة التفاعل مع المحتوى بنسبة 77% أقل مما كان عليه قبل الحرب على قطاع غزّة. على الرغم من ذلك، ازدادت نسبة الوصولية والتفاعل مع صفحات وسائل إعلام إسرائيلية بعد الحرب وكذلك صفحات وسائل إعلام عربية، ما يدل على أنّ ميتا استهدفت المحتوى والرواية الفلسطينية. وبيّن ذات التقرير أنّ ميتا شدّدت من القيود المفروضة على خاصية التعليقات للحسابات الفلسطينية على منصّة إنستغرام في تمييز واضح ضد المحتوى الفلسطيني.[12]

واجهت جوردانا كاتلر، رئيسة سياسة إسرائيل والشتات اليهودي في ميتا، انتقادات بسبب مزاعم عن سعيها إلى فرض الرقابة على منشورات إنستغرام من قبل طلاب من أجل العدالة في فلسطين (SJP)، وهي مجموعة تنتقد السياسات الإسرائيلية في غزة. تُظهر السجلات الداخلية أن كاتلر قامت بتمييز المنشورات بموجب سياسة المنظمات الخطرة في ميتا، مما أثار مخاوف بشأن نفوذها نظرًا لدورها السابق في الحكومة الإسرائيلية ومنصبها الذي وصفته بأنه ممثل للمصالح الإسرائيلية داخل ميتا. يحذر الخبراء من أن مثل هذه المشاركة تخاطر بتقويض حرية التعبير وتثير تساؤلات حول تأثير الحكومات الأجنبية على سياسات ميتا. تسلط الدعوات إلى مزيد من المساءلة والتمثيل العادل في حوكمة المحتوى الضوء على التحديات الأوسع نطاقًا المتمثلة في ضمان العدالة في إدارة الموضوعات الحساسة سياسياً.[13]

وفي ذات الوقت، كان أحد التطوّرات الإيجابية هو إعلان شركة ميتا أنها ستبدأ في اعتبار كلمة "شهيد" مصطلحًا محايدًا بشروط، مما يتيح استخدامه على منصتي إنستغرام وفيسبوك دون إزالة المحتوى غالبًا، ما لم يكن مرتبطًا بما تسميه الشركة عنفًا. يأتي هذا التغيير استجابة لتوصيات مجلس الإشراف التابع للشركة، الذي دعا سابقًا إلى إنهاء الحظر الشامل على الكلمة، واعتبر النهج السابق خاطئًا وقمعًا غير مبرر لخطاب الملايين من المستخدمين، بعد جهود طويلة من المناصرة من قبل مؤسسات تعنى بالحقوق الرقمية الفلسطينية. وكانت ميتا تصنف "شهيد" سابقًا ضمن ما تعتبره "إرهابًا"، قبل أن تتحول إلى اعتبارها كلمة محايدة بعد مراجعة استمرت عامًا كاملًا.[14]

وفي سياقٍ آخر، أكد مجلس الإشراف التابع لشركة "ميتا" أن استخدام عبارة "من النهر إلى البحر" لا ينتهك سياسات المحتوى الخاصة بالشركة. وراجع المجلس ثلاث حالات لمنشورات على فيسبوك تضمنت الشعار، الذي يُستخدم للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين، وخلصت إلى أن المحتوى

12. BBC. How Facebook restricted news in Palestinian territories. December 18, 2024. Link here
13. Report. Meta's Israel Policy Chief Tried To Suppress Pro Palestinian Instagram Posts. The Intercept, 21/10/2024. Link here
14. ميتا. رأي استشاري بشأن سياسات المحتوى حول التعامل مع مصطلح "شهيد". 02/07/2024. الرابط هنا

لم يتضمن خطاب كراهية أو تحريضًا على العنف، وبالتالي لا يستدعي الإزالة. وأوضح المجلس أن العبارة تحمل معاني متعددة وتُستخدم بطرق مختلفة، مشيرًا إلى أن الحالات التي تمت مراجعتها تعبر عن دعم حقوق الفلسطينيين دون دعوة للعنف. يأتي ذلك في سياق الجدل المثار حول الشعار الذي تتهمه إسرائيل بأنه "معادٍ للسامية". ووافق شركة ميتا على توصية مجلس الإشراف للسماح باستخدام المصطلح على منصاتها ما لم يقترن بدعوات أو تمجيد للعنف والكراهية.[15]

وواجه تطبيق "تيك توك" تحديات كبيرة في الولايات المتحدة، حيث صوت الكونغرس لصالح مشروع قانون لحظره بأغلبية ساحقة، مما يضع الشركة الصينية المالكة "بايت دانس" أمام خيارين: بيع التطبيق لأطراف أميركية أو مواجهة حظر محتمل سيحرمها من 170 مليون مستخدم أميركي. في حين يتم تبرير الحظر بمخاوف من النفوذ الصيني، تشير تقارير إلى أن الزخم وراء القرار مرتبط بتزايد الدعم للقضية الفلسطينية على المنصة، خاصة بعد مساواة مجلس النواب الأميركي بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية. اتهم مشرعون "تيك توك" بنشر محتوى مؤيد لحماس، مما أثار مخاوف بشأن تأثيره على الشباب الأميركي. ووفق تقارير إعلامية مثل "إن بي سي" و"ذي إندبندنت"، فإن الدعم المتزايد للقضية الفلسطينية عبر "تيك توك" كان عاملاً رئيسياً في تصاعد الدعوات لحظر التطبيق.[16]

وكان مركز حملة قد وثّق 797 انتهاك حذف وإزالة وتقييد نفّذتها منصات التواصل الاجتماعي بحق المحتوى الفلسطيني خلال العام المنصرم.

وكان مركز حملة قد وثّق 797 انتهاك حذف وإزالة وتقييد نفّذتها منصات التواصل الاجتماعي بحق المحتوى الفلسطيني خلال العام المنصرم.

توزيع الانتهاكات حسب نوع الانتهاك:

حذف/تقييد حسابات

596

حذف محتوى

201

15. ميتا. مجموعة حالات من النهر إلى البحر. 01/11/2024. الرابط هنا
16. الجزيرة نت. "تيك توك" وحرب غزة.. هل تلاحق أميركا المنصة لأسباب أمنية؟. 06/04/2024. الرابط هنا

توزيع الانتهاكات حسب الأرباع:

الربع الأوّل
266

الربع الثاني
168

الربع الثالث
197

الربع الرابع
166

توزيع الانتهاكات حسب المنصات:

إنستغرام
428

فيسبوك
163

تيك توك
166

تويتر
9

جوجل (يوتيوب)
6

واتساب
7

أخرى
18

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد:

تعليق حساب
350

تقييد وتقليل وصولية
201

تحذير
38

إزالة محتوى
201

أخرى
7

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة:

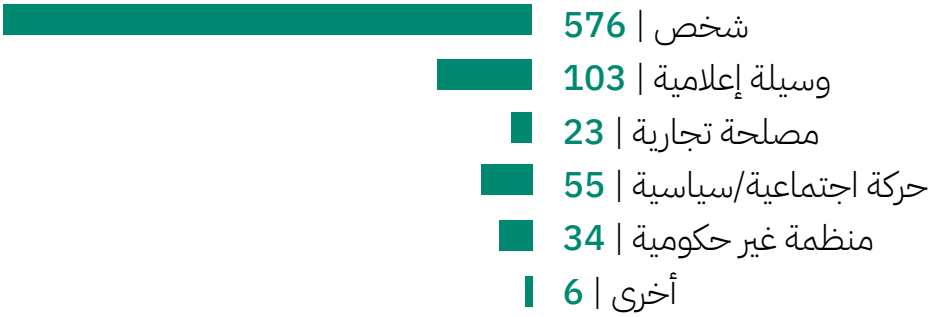

شخص | **576**
وسيلة إعلامية | **103**
مصلحة تجارية | **23**
حركة اجتماعية/سياسية | **55**
منظمة غير حكومية | **34**
أخرى | **6**

توزيع انتهاكات الأفراد حسب صنف الضحية:

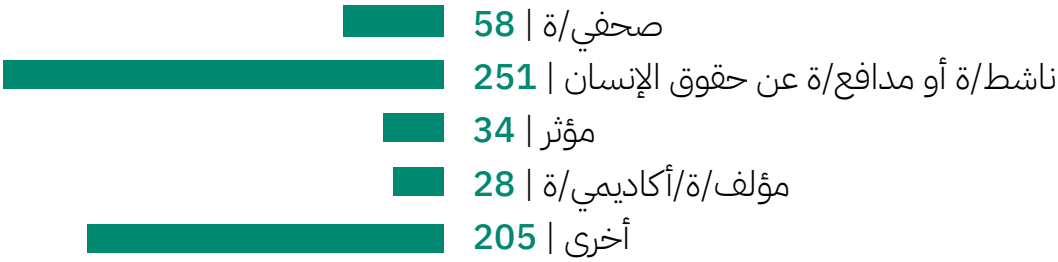

صحفي/ة | **58**
ناشط/ة أو مدافع/ة عن حقوق الإنسان | **251**
مؤثر | **34**
مؤلف/ة/أكاديمي/ة | **28**
أخرى | **205**

تصنيف المتضررين حسب الجنس:

فتاة
285

رجل
285

غير ذلك/كلاهما
6

تصنيف المتضررين حسب نوع الحساب على منصات التواصل:

عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها من قبل الشركة:

تمّت المتابعة	لم تتم المتابعة
634	163

الحق في حظر الخطاب العنصري والتمييزي وكافة أشكال الكراهية

حدّثت ميتا سياسة "خطابات الكراهية" بشكلٍ يعزّز الخلط بين الصهيونية والديانة اليهودية أو الهوية الإسرائيلية، مما يؤدي الى تقييد حرية التعبير والنقد السياسي المشروع للصهيونية كأيديولوجية سياسية. هذا التغيير، الذي يعكس ضغوط لوبيات داعمة لإسرائيل لتبني تعريف "التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة"، أدى إلى إزالة منشورات تستهدف "الصهاينة" ومنع الدعوات لوقف الحرب، مما يسهم في إسكات الرواية الفلسطينية. كما أن السياسة الجديد تقترب من الخلط الكامل بين الصهيونية والدين اليهودي أو الهوية الإسرائيلية، مما يُظهر ازدواجية في التعامل مع الخطاب الرقمي، ويحمي الدولة الإسرائيلية ككيان سياسي من المساءلة بينما تُستهدف الأصوات الفلسطينية بشكل غير متناسب. في ظل تزايد التوترات بين إسرائيل وغزة، يعكس هذا التحديث تحيز ميتا المتكرر ضد المحتوى الفلسطيني، حيث تواجه المنصة اتهامات دائمة بقمع الروايات المؤيدة للفلسطينيين. بدلاً من التصدي لخطاب الكراهية بشكلٍ عادل، يبدو أن هذه السياسات تخدم حماية الدولة الإسرائيلية والمتحالفين مع الصهيونية، بينما تُسكت الأصوات التي تُبرز معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال. في وقت الحاجة إلى مناقشات حرة لتحقيق العدالة، تعمل هذه الرقابة على تعزيز اختلال القوة وسلب حقوق الإنسان الأساسية.[17]

17. www.7amleh.org

وحدّثت منصّة إكس أيضًا سياسة "الإساءة والمضايقة" في آذار 2024، حيث بدأت المنصة باتخاذ إجراءات تأديبية بحق حسابات تنشر محتوى قد يُعد إنكارًا لأحداثٍ عنيفة أو إرهابية أو حالات قتل جماعية. أثار هذا التحديث مخاوف المدافعين عن حقوق الإنسان خصوصًا وأنّه جاء في سياق الإبادة في قطاع غزّة وسلوك المنصة الذي يسمح بانتشار كم هائل من الخطابات العنيفة بحق الفلسطينيين دون رقابة، ما أثار مخاوف من استخدام هذا التعديل لمزيد من قمع الرواية والمحتوى الفلسطيني.[18]

خلال الحرب على غزة، اتُهمت منصّة يوتيوب بتقييد المحتوى المؤيد للفلسطينيين والسماح بمحتوى دعائي إسرائيلي يتضمن تحريضًا على الكراهية والعنف. شهدت المنصة توجيه أكثر من 200 إعلان إسرائيلي لجمهور أوروبي وأمريكي، مع استهداف واضح لفرنسا، ألمانيا، والمملكة المتحدة، حيث أظهرت الإعلانات رسائل عاطفية ومحتويات تصويرية أثارت الجدل. بينما حُذفت بعض الإعلانات بعد انتقادات واسعة، بقيت أخرى متاحة، مما يثير تساؤلات حول التزام يوتيوب بسياسات حقوق الإنسان والشفافية. كما واجه صناع محتوى مثل "أبو فلة" عقوبات بسبب تناولهم الوضع في فلسطين، مما يعكس تباينًا في تطبيق السياسات. يتهم التقرير يوتيوب بالتحيز المنهج ضد المحتوى الفلسطيني، مشيرًا إلى دور الخوارزميات والإشراف البشري في تعزيز هذه الانتهاكات.[19]

أعلنت شركة "OpenAI" أنها حظرت حملة تأثير سياسي نشأت من إسرائيل ونشرت محتوى معاديًا للفلسطينيين وخطاب الكراهية والتحريض. تضمنت الحملة، التي نظمتها شركة "STOIC" الإسرائيلية، توليد ونشر روايات معادية للفلسطينيين ومؤيدة لإسرائيل، بالإضافة إلى استهداف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والمحتجين المؤيدين للفلسطينيين في الجامعات الأمريكية. باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بشركة "OpenAI"، أنشأت الشبكة مقالات وتعليقات تم نشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي. وكانت شركة ميتا (الشركة الأم لفيسبوك) قد أزالت في السابق حسابات مزيفة مرتبطة بنفس الشركة.[20]

لم توفر منصات مثل فيسبوك وإنستغرام وتيليغرام وإكس حماية كافية للفلسطينيين من خطاب الكراهية والعنف، مما أسهم في انتشار مضامين تحرض على العنف والإبادة الجماعية خلال الحرب على غزة. وقد وثّق مركز حملة خلال العام المنصرم كم هائل من خطابات العنف والكراهية ضد الفلسطينيين والناصرين لحقوقهم باستخدام أداتين رئيسيتين: منصّة حُر ومؤشر العنف. وفيما يلي أبرز البيانات، على أن يُنشر تحليل أعمق لاحقًا في تقرير مركز حملة السنوي "مؤشر العنصرية والتحريض."

18. منصّة إكس. الإساءة والمضايقة. آذار 2024. الرابط هنا
19. مركز حملة "ورقة موقف حول تأثير يوتيوب على الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين خلال الحرب على غزة ". 25/04/2024. الرابط هنا
20. Muhammed Yasin Güngör. OpenAI disrupts Israeli firm over propaganda content. Anadoly Agency, 31/05/2024. Link here

إجمالي عدد المحتوى العنيف الذي تم توثيقه باستخدام مؤشر العنف العبري: **12,154,579**
إجمالي عدد المحتوى العنيف الذي تم توثيقه باستخدام مؤشر العنف العربي: **1,180,906**

إجمالي عدد المحتوى العنيف الذي تم توثيقه يدويًا عبر منصّة حُر: **2779**

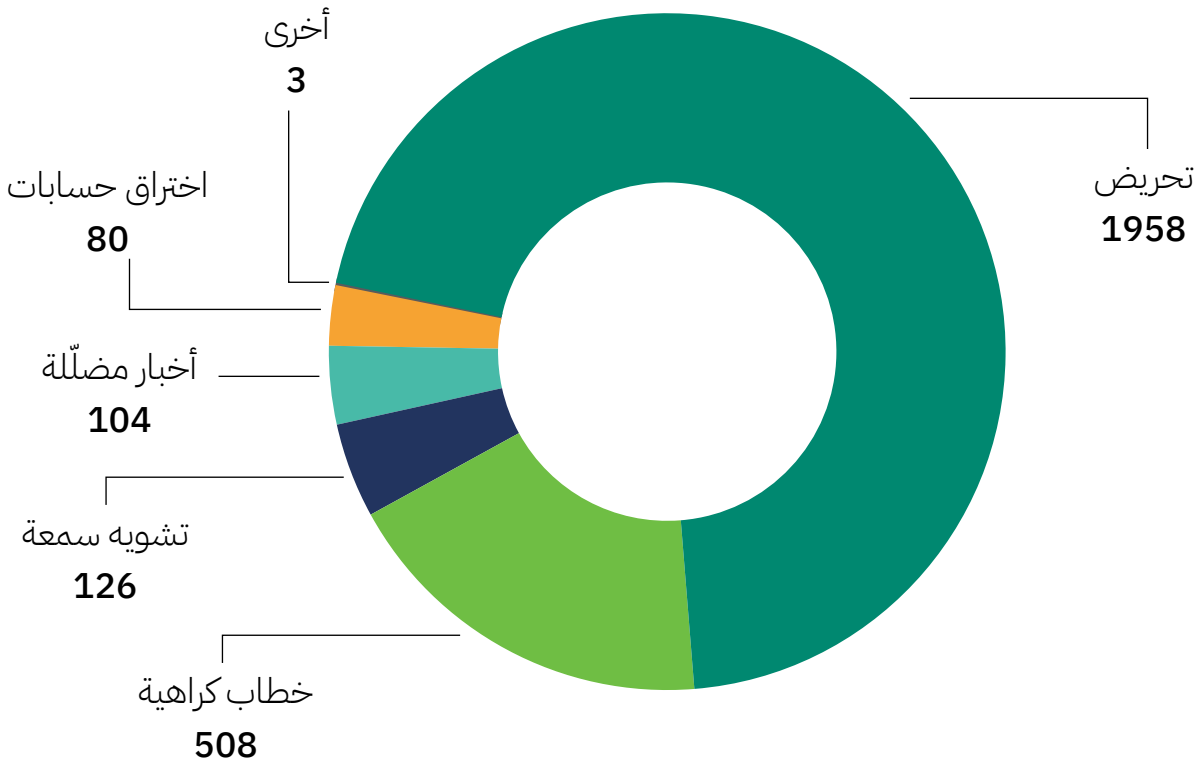

توزيع الانتهاكات حسب الأرباع:

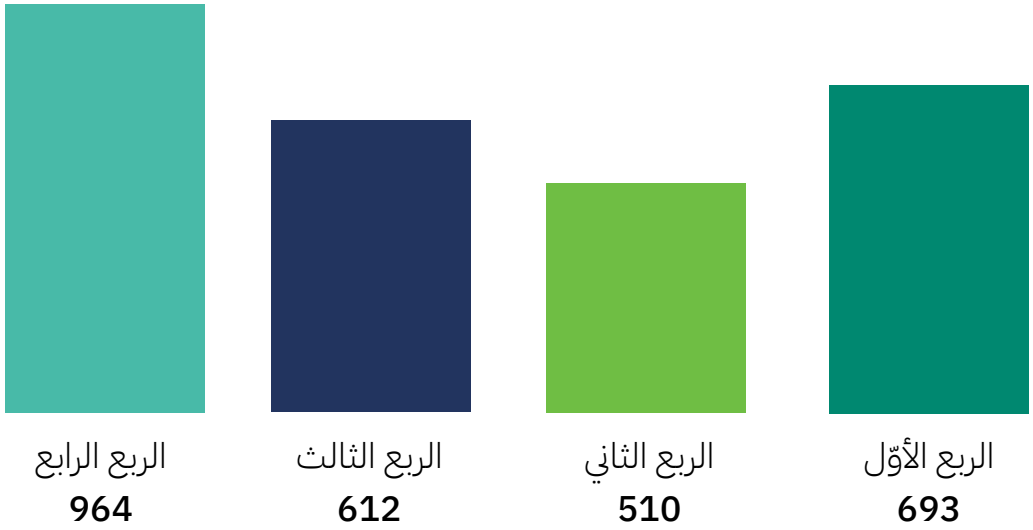

توزيع الانتهاكات حسب المنصات:

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة:

تصنيف المتضررين حسب نوع الحساب على منصات التواصل:

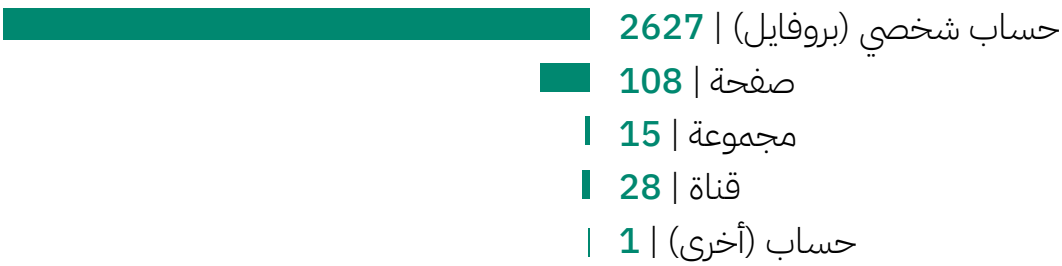

عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها:

تمّت المتابعة
2442

لم تتم المتابعة
337

توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة:[21]

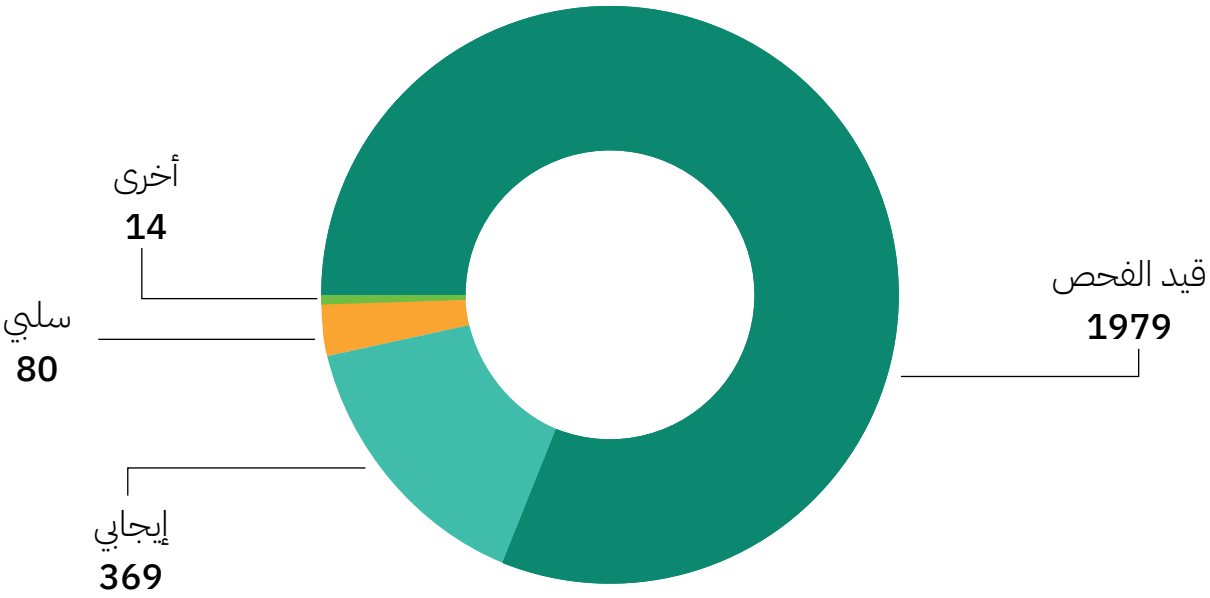

الخصوصيّة/ الرقابة

تغير المشهد بشكلٍ كبير خلال العام المنصرم وبعد شن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة منذ نهاية عام 2023، حيث أصبح الهاتف المحمول أداة أساسية في ملاحقة الفلسطينيين على الحواجز الإسرائيلية في الضفّة الغربية. فقد تزايدت حالات تفتيش الهواتف على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث أصبح الجنود يطلبون من الفلسطينيين تسليم هواتفهم المحمولة لتفتيشها بحثًا عن صور أو محادثات قد تُظهر ارتباطات سياسية أو نشاطات عبر منصات مثل "تليغرام". أظهرت التجارب اليومية خلال العام الماضي أنّ الجنود الإسرائيليين قد يعتقلون الأشخاص، ويضربونهم، ويصادرون هواتفهم لفحص التطبيقات المثبتة عليها وفحص محتوى وتفاعل الفلسطينيين على منصات التواصل الاجتماعي.[22]

21. نسبة عدم الرد العالية تعود إلى عدم استجابة شركة إكس لكافة محاولات التواصل مع منظمات حقوق الإنسان والتغييرات الداخلية التي تم اتخاذها بعد استحواذ إيلون ماسك على الشركة.
22. المجلة. من الورقية إلى الإلكترونية فالرقمية... "الهوية" أداة لمراقبة الفلسطينيين ومعاقبتهم. 31/12/2024. الرابط هنا

في القدس الشرقية، كشف تقرير لمركز حملة عن تكثيف إسرائيل من اعتمادها على تقنيات مثل التعرف على الوجه والطائرات المسيّرة وإجراءات تفتيش الهواتف والرقابة على منصات التواصل الاجتماعي. أدى هذا إلى اعتقالات تعسفية، فصل من العمل والجامعات، تقييد حرية التنقل، وزيادة الرقابة الذاتية. أظهر التقرير أن 70% من الفلسطينيين المقدسيين يمارسون رقابة ذاتية على محتواهم خوفًا من المراقبة، بينما أفاد 37.4% بانعدام الثقة في حماية خصوصيتهم الرقمية.[23]

على صعيد السياسات، ناقشت الحكومة قانون "اختراق المواد الحاسوبية"، الذي يمنح الشرطة صلاحيات للتجسس باستخدام أدوات مثل برنامج "بيغاسوس". هذا القانون يوسع نطاق التجسس ليشمل الهواتف والحواسيب دون علم أصحابها، مما يشكل تهديدًا كبيرًا للحقوق الرقمية، لا سيما مع تزايد العنصرية ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل. حذر مركز "حملة" من أن القانون قد يُستغل لقمع الأصوات المعارضة وتوسيع السيطرة على الفلسطينيين.[24]

وفي ذات الوقت، أشارت بيانات شركة ميتا إلى أنّها تلقت 865 طلبًا لمعلومات حول حسابات/صفحات على منصات الشركة المختلفة خلال النصف الأوّل من العام الماضي، شملت الطلبات بيانات 2657 حسابًا، وكانت نسبة استجابة الشركة 79%. ومن غير المعلوم ما هي طبيعة البيانات المطلوبة وطبيعة استخدامها من قبل السلطات الإسرائيلية.[25]

الحق في التجمّع والتنظيم

تعرّض العاملون والعاملات في شركات التكنولوجيا المختلفة لرقابة وتقييد شديد فيما يتعلّق بموقفهم الداعم للحقوق الفلسطينية، فقد مارست شركات التكنولوجيا الكبرى مثل ميتا، جوجل، آبل، ومايكروسوفت العديد من الممارسات التي تهدف إلى قمع المناصرة الفلسطينية داخل بيئة العمل. تشمل هذه الممارسات: التنمر المهني: يتم استهداف الموظفين الذين يعبرون عن تأييدهم للقضية الفلسطينية عبر تعريضهم لضايقات متكررة وتوجيه إنذارات تأديبية غير مبررة. الرقابة الشخصية: تقوم الشركات بجمع معلومات شخصية عن الموظفين وتفحص نشاطاتهم خارج بيئة العمل لمعرفة مواقفهم السياسية. الإسكات المهني: تمنع هذه الشركات الموظفين من مناقشة القضية الفلسطينية أو التعبير عن تضامنهم مع الفلسطينيين في الاجتماعات أو المنصات الداخلية. التضييق الإداري: يتم تقييد ترقية الموظفين المؤيدين للقضية الفلسطينية أو إقصاؤهم عن مشاريع مهمة. تكييف السياسات الداخلية: تُصاغ السياسات بما يعكس مصالح الشركات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بإسرائيل، مما يؤدي إلى قمع أي

23. مركز حملة، تقرير تكثيف المراقبة في القدس الشرقية منذ تشرين الأول 2023. 09/12/2024، الرابط هنا
24. خبر، مركز حملة يحذر من اقتراح قانون "اختراق المواد الحاسوبية". 28/10/2024. الرابط هنا
25. ميتا. الطلبات الحكومية لمعلومات المستخدمين. تمّوز 2024. الرابط هنا

محتوى أو موقف يدعم الروايات الفلسطينية. الرقابة على المحتوى الرقمي: تتدخل الشركات لحذف أو تقييد المحتوى المؤيد لفلسطين الذي ينشره موظفوها، بما في ذلك المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.[26]

على صعيدٍ آخر، قامت شركة جوجل بفصل جماعي لخمسين موظفًا في الشركة، بسبب مشاركتهم في احتجاجات سلمية ضد مشروع نيمبوس، وهو مشروع بقيمة 1.2 مليار دولار للتعاون مع الحكومة والجيش الإسرائيلي وتقديم تكنولوجيات وخدمات سحابية. جاء هذا الفصل الجماعي بعد ثلاث سنوات متواصلة من الاحتجاج السلمي من قبل عدد من موظفي الشركة على مشروع نيمبوس مع الجيش الإسرائيلي وعلى خلفية استمرار تعاون الشركة مع الحكومة الإسرائيلية رغم شنها لحرب الإبادة واستخدام التكنولوجيا بشكلٍ غير مسبوق في مجهودها الحربي.[27]

وفي ذات الوقت، وثّق مركز حملة 103 إجراءات حذف وتقييد وإزالة بحق وسائل إعلام، و55 انتهاك من وسائل التواصل بحق مجموعات وحراكات سياسية/اجتماعية، و34 انتهاكًا بحقّ مؤسسات غير حكومية وحقوقية. إنّ تقييد هذه الصفحات والمجموعات إنّما هو انتهاك واضح للحق في التجمّع والتنظيم على الإنترنت، باعتبار وسائل الإعلام والمجموعات والحراكات والمؤسسات على منصات التواصل أبرز أشكال التجمّع والتنظيم الرقمي.

عسكرة الذكاء الاصطناعي

استخدمت إسرائيل أدوات تقنية متقدمة في هجماتها على غزة، تعمل هذه الأدوات على جمع بيانات من مصادر متعددة مثل الهواتف المحمولة، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، بهدف تحديد الأهداف العسكرية وتوقّع التهديدات. لكن المشكلة تكمن في أن البيانات التي يعتمد عليها الجيش غالباً ما تكون غير دقيقة، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالهجمات العسكرية، حيث قد يتسبب هذا في استهداف غير دقيق للمدنيين. تشمل الأدوات الرقميّة الأربعة أداة تعتمد على تتبع الهواتف المحمولة لمراقبة إجلاء السكان، وأداة "غوسبيل" التي تحدد الأهداف الهيكلية مثل المباني التي يجب استهدافها، وأداة "لافندر" التي تصنف الأفراد على أساس الاشتباه في انتمائهم لجماعات مسلّحة، وأداة "أين أبي؟" التي تحدد الأماكن والأوقات المناسبة لاستهداف الأهداف العسكرية. أداة تتبع الهواتف المحمولة، مثلاً، تعتمد على بيانات تقريبية من أبراج الهاتف الخليوي لتحديد مكان الأشخاص في غزة، وهو أمر قد يتسبب في تقييمات خاطئة للمواقع، وبالتالي استهداف خاطئ. أما أداة "لافندر"، فهي تستخدم تقنيات التعلّم الآلي لتصنيف الأشخاص على

26. مركز حملة. احذف القضية: شهادات الموظّفين في قطاع التكنولوجيا حول قمع المناصرة الفلسطينيّة في مكان العمل. 12/12/2024. الرابط هنا
27. STATEMENT from Google workers with the No Tech for Apartheid campaign on Google's mass, retaliatory firings of workers. Medium, 17/04/2024. Link here

أساس احتمالية انتمائهم لجماعات مسلحة، إلا أن هذه التصنيفات قد تكون خاطئة، حيث تعتمد على بيانات مشكوك في صحتها وتتعلّق بسلوكيات قد تكون غير دقيقة أو غير ذات صلة. في حين أن الهدف المعلن لهذه الأدوات هو تحسين دقة العمليات العسكرية وتقليل الأضرار المدنية، فإن استخدامها قد يتسبب في تصعيد الخطر على المدنيين بدلاً من تقليصه، حيث تؤدي الخوارزميات غير الدقيقة إلى استهداف الأشخاص الأبرياء بناءً على افتراضات خاطئة. علاوةً على ذلك، فإن الاعتماد على هذه الأدوات الرقمية يزيد من القلق حول استخدام التكنولوجيا في الحروب وكيفية تأثيرها على حقوق الإنسان، خاصةً في السياقات التي يشكك فيها في دقة البيانات والمعلومات المستخلصة. استخدام هذه الأدوات الرقمية يثير مخاوف قانونية وإنسانية كبيرة حول التزام الجيش الإسرائيلي بالقانون الدولي الإنساني، ويجعل من الصعب ضمان التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، مما يزيد من احتمالية حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء الحرب.[28]

هذا الاعتماد أدى إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في غزة وسقوط آلاف الضحايا المدنيين، كما أظهرت تقارير متعددة التأثيرات المباشرة لهذه الأدوات، تبرز انتهاكات الخصوصية وفرض الرقابة الشاملة على الفلسطينيين. أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها إسرائيل تجمع وتحلل كميات هائلة من البيانات الشخصية، وتُنتج قوائم أهداف قد تقود إلى ضربات جوية تستند إلى قرارات آلية مع تدخل بشري محدود. هذه الأتمتة لا تنتهك حقوق الفلسطينيين الرقمية فقط، بل تعمق عزلتهم وتمنعهم من توصيل رواياتهم ومشاركة معاناتهم بحرية.[29]

وإضافةً إلى انتشار واسع لكاميرات المراقبة في الضفة الغربية، أعلن جيش الاحتلال أنّه يعتزم البدء بتنفيذ عملية تركيب أنظمة إلكترونية ذكية تحتوي على كاميرا وسلاح رشاش حول المستوطنات والمعسكرات الإسرائيلية للمراقبة وإطلاق النار تجاه الفلسطينيين عن بعد، ويُسمى النظام يرى-يطلق. وبذلك باتت التكنولوجيا منخرطة أكثر فأكثر في عمليات القتل وانتهاكات الحق في الحياة بشكلٍ غير مسؤول وينطوي على كثير من الأخطاء والمخاطر وبدون مبررات قانونية.[30]

28. تقرير بعنوان "أسئلة وأجوبة: استخدام الجيش الإسرائيلي الأدوات الرقميّة في غزّة". هيومن رايتس ووتش 10/09/2024. الرابط هنا
29. Natasha Karner. Israel accused of using AI to target thousands in Gaza, as killer algorithms outpace international law. The Conversation. 11/04/2024, Link here
30. Israel expands use of dystopian technology in the West Bank, regardless of impact on Palestinian lives. The New Arab. 26/12/2024. Link here

الحق في الوصول إلى الإنترنت/المعلومات

منذ اندلاع الحرب على قطاع غزّة، تعرّضت البنية التحتية للاتصالات لأضرارٍ جسيمة، حيث تشير التقديرات الأولية إلى تضرر نحو 75% منها سواء بشكلٍ كامل أو جزئي، منها 50% تدمّرت بشكلٍ كامل. شهدت خدمات الاتصال تشويشات متكررة منذ بداية الحرب، بلغت ذروتها بانقطاع تام للاتصال لما لا يقل عن 15 مرة. فقد تأثّرت شبكة الهواتف المحمولة بشكلٍ كبير، كما لحقت أضرار جسيمة بالشبكة الرئيسية للألياف البصرية، مما تسبب في اضطرابات كبيرة بخدمات الإنترنت. إضافةً إلى ذلك، تعرضت مراكز البيانات والمحولات الأساسية لأضرار كبيرة، كما تأثرت البنية التحتية المدفونة تحت الأرض، مما زاد من صعوبة تقييم حجم الأضرار نظراً لتزايد ارتباطها بدمار قطاع الإسكان. استنادًا إلى الأضرار التقديرية وقيمة الأصول، تبلغ تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية للاتصالات 146 مليون دولار أمريكي، موزعة إلى 68 مليون دولار للبنية التحتية الثابتة، و78 مليون دولار للبنية التحتية المتنقلة.[31]

أدى انقطاع الإنترنت، الذي فرض إلى جانب "الحصار الكامل" الأوسع الذي فرضته إسرائيل، والذي قطع الوقود والكهرباء والإمدادات الأساسية، إلى دفع غزة إلى مزيد من العزلة. إنّ الحصار الإسرائيلي طويل الأمد قد حد بالفعل من القدرات التكنولوجية لغزة، حيث جعلت شبكات الجيل الثاني القديمة المراقبة والاعتراض أسهل. ولم يؤد انقطاع الإنترنت الحالي إلا إلى تكثيف هذه الصعوبات. ورغم أن الوصول إلى الإنترنت قد لا يبدو بنفس أهمية الغذاء أو الماء، فقد أصبح بمثابة شريان حياة لأولئك الذين يحتاجون إلى تجنب الضربات العسكرية، والتنقل عبر طرق آمنة، والاتصال بخدمات الطوارئ. واستجابة لذلك، تكيف سكان غزة من خلال إنشاء "نقاط إلكترونية" منبثقة، حيث يمكن للناس الوصول إلى إشارة مقابل رسوم. كما لجأ العديد منهم إلى طرق غير متصلة بالإنترنت مثل أجهزة الراديو للبقاء على اطلاع، وخاصة بشأن عمليات التسليم الإنسانية. ولعبت منصات مثل تيليجرام دورًا رئيسيًا، حيث قدمت القنوات المحلية تحديثات في الوقت الفعلي حول التحركات العسكرية والخدمات المتاحة.[32]

31. مركز حملة. البنية التحتية للاتصالات في قطاع غزّة: تقييم الأضرار والأثر الإنساني. 29/10/2024. الرابط هنا

32. Matthew Leake. Palestinians struggle to connect and get news amid digital shutdowns in Gaza: “Without the internet everything stops”. 06/03/2024. Link here

اقتصاد رقمي

استمرت شركة باي بال في حرمان الفلسطينيين المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة من خدماتها بشكلٍ تمييزي واضح، وعرض تقريرٌ صادر عن مركز حملة، نقدًا لموقف شركة باي بال (PayPal) بشأن حرمان الفلسطينيين من خدماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يطرح حججًا ضد الأعذار التي قدمتها الشركة لتبرير هذا القرار. يشير التقرير إلى أن هذا الحظر يعتبر انتهاكًا لحقوق الإنسان، خصوصًا الحق في الوصول إلى الخدمات المالية. كما يستعرض التقرير جاهزية الاقتصاد الفلسطيني للتعامل مع الدفع الإلكتروني من خلال تقييم البنية التحتية القانونية والتقنية المتاحة. ويؤكد التقرير أن الخدمات الرقمية في فلسطين تتطور رغم التحديات السياسية، وأن الحكومة الفلسطينية قد أحرزت تقدمًا في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لدعم المعاملات الرقمية. كما يشير إلى أن حظر باي بال لا يستند إلى أسباب تجارية منطقية بل إلى تمييز سياسي ضد الفلسطينيين، ما يعوق النمو الاقتصادي في المنطقة.[33]

وفي الوقت الذي أصبحت به حملات جمع التبرعات الجماعية وسيلة أساسية لجمع الأموال لدعم الفلسطينيين، تعرّضت بشكلٍ متزايد لاستهداف من جماعات مؤيدة لإسرائيل تستخدم أساليب تخريبية متنوعة. تشمل هذه الأساليب جهودًا منظمة للإبلاغ الكاذب عن صفحات جمع التبرعات باعتبارها احتيالية، مما يؤدي إلى إغلاقها، بالإضافة إلى التراجع الجماعي عن التبرعات لإفشال جهود الدعم المالي. إذ تعرّضت "باي بال" لانتقادات شديدة بسبب تجميدها حسابات مرتبطة بحملات جمع التبرعات لغزة، غالبًا دون تقديم أسباب واضحة، ما أدى إلى تعطيل جمع التبرعات وإبطاء أو منع إيصال المساعدات العاجلة.[34]

واجهت جهود جمع التبرعات لغزة على منصة "GoFundMe" أيضًا تحديات كبيرة بسبب التدقيق المكثف والعراقيل البيروقراطية. تعرّض المنظمون إلى متطلبات صارمة، بما في ذلك تقديم معلومات تفصيلية عن المستفيدين واستخدام الأموال. أدت هذه الإجراءات، المستندة إلى الامتثال للعقوبات وقوانين مكافحة غسل الأموال، إلى تأخير إيصال المساعدات وإثارة البلبلة، خاصة أن الحملات المتعلقة بغزة ظلت مرئية ومتاحة للتبرعات أثناء المراجعة. هذا التناقض، إلى جانب قصر عمل GoFundMe على 19 دولة فقط، قوّض الثقة بين المنظمين والمتبرعين والمنصة. وأشار الخبراء إلى أن فحوصات GoFundMe الصارمة، رغم ضرورتها القانونية، تعتمد غالبًا على بيانات غير مكتملة، مما يؤدي إلى تأخيرات ونتائج خاطئة، خاصة في مناطق الأزمات التي تتسم بأسماء شائعة.[35]

33. مركز حملة. ورقة موقف حول استمرار تمييز شركة باي بال ضد الفلسطينيّين والفلسطينيّات في الاقتصاد الرقميّ. 08/05/2024. الرابط هنا
34. The New Arab. How pro-Israel saboteurs are derailing lifesaving Gaza fundraisers" 17/04/2024. Link here
35. The Verge. As Gaza is bombarded, GoFundMe donations are stuck in limbo. 29/02/2024. Link here

وفي الوقت الذي يعاني به الفلسطينيون من حرب إبادة، حذفت مايكروسوفت حسابات بريد إلكتروني وسكايب لمستخدمي/ات فلسطينيين/ات في انتهاك واضح لحقوقهم. هذه الإجراءات قطعت الفلسطينيين/ات عن الفرص الاجتماعية والمهنية والمالية في وقت يعانون فيه من معاناة شديدة ودمار واسع وانقطاعات متفاوتة للإنترنت وعدم القدرة على التواصل فيما بينهم ومع العالم الخارجي.[36]

في يونيو/حزيران 2024، كشف المسؤولون العسكريون الإسرائيليون، في مؤتمر "IT for IDF"، عن اعتمادهم المتزايد على الخدمات السحابية التي تقدمها شركات مثل "Amazon Web Services) "AWS)، و"جوجل كلاود"، وغيرها لتعزيز عملياتهم العسكرية. وسلط الحدث الضوء على كيفية استخدام هذه المنصات لإدارة وتحليل كميات هائلة من البيانات التي تم جمعها خلال الصراع في غزة. وأشار المسؤولون إلى أن البنية التحتية السحابية توفر "قدرة تخزين ومعالجة غير محدودة"، مما أدى إلى تحسين كبير في قدرتهم على إجراء جمع المعلومات الاستخبارية والمراقبة واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات أثناء حرب الإبادة. ويعكس هذا الاعتماد على شركات التكنولوجيا الخاصة لتعزيز القدرات العسكرية اتجاهًا أوسع لدمج التكنولوجيا المتطورة في جهود الإبادة والاحتلال. والجدير بالذكر أن "AWS" وجوجل، واجهتا احتجاجات من الموظفين والناشطين بسبب مشاركتهما في "مشروع نيمبوس"، وهي صفقة حوسبة سحابية بقيمة 1.2 مليار دولار تم توقيعها مع الحكومة الإسرائيلية. ويقول المنتقدون إن هذه الشركات تسهل الأعمال العسكرية التي تنطوي على مراقبة جماعية وانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان. يثير التداخل المتزايد بين الاقتصادات الرقمية والعسكرة التي تقودها الدولة أسئلة مهمة حول مساءلة الشركات في الصراعات العالمية.[37]

عمل الاتحاد الأوروبي على تعميق تعاونهِ مع الشركات الإسرائيلية، بما في ذلك شركة "IBM Israel"، التي لها تاريخ مثير للجدل في دعم الأنظمة المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، مثل ألمانيا النازية وجنوب أفريقيا العنصرية. وواصلت شركة "IBM" تقديم الدعم التكنولوجي للجيش الإسرائيلي، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات. وكان الاتحاد الأوروبي قد وقّع عقدًا لمشروع تعاون مع الشركة في أيلول 2023 ولم يتوقف بعد ذلك على الرغم من استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في حرب الإبادة على قطاع غزّة. وقد أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن إسرائيل ربما تنتهك اتفاقية الإبادة الجماعية، إلا أن الاتحاد الأوروبي غض الطرف إلى حد كبير، مع اتخاذ الحد الأدنى من الإجراءات لمحاسبة الشركات على تورطها في الصراع.[38]

36. مركز حملة. مؤسسات حقوقية تدين حظر مايكروسوف لحسابات سكايب وبريد إلكتروني لمجموعة من الفلسطينيين/ات. 18/07/2024. الرابط هنا
37. Yuval Abraham. 'Order from Amazon': How tech giants are storing mass data for Israel's war. +972Magazine, 04/08/2024. Link here
38. David Cronin, "Genocide profiteer IBM wins big on EU funding". The Electronic Intifada. 24/04/2024. Link here

النتائج/الخاتمة

ختامًا، يُظهر التقرير بوضوح الأبعاد المتعددة لانتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية، والتي تمتد من استهداف البنية التحتية للاتصالات، إلى مراقبة البيانات الشخصية، والرقابة على المحتوى عبر منصات التواصل الاجتماعي. تؤكد الوقائع الواردة في التقرير أن التكنولوجيا أصبحت أداة قمعية تُوظفها السلطات الإسرائيلية بالتعاون مع شركات التكنولوجيا الكبرى، لتعزيز السيطرة العسكرية والسياسية، مما يعكس انتهاكًا منهجيًا للحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، وحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات.

تتناول هذه الانتهاكات جميع مناحي الحياة الرقمية الفلسطينية، حيث تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي والمراقبة الجماعية لتقييد الحريات الرقمية واستهداف الأفراد والمؤسسات. فالقيود المفروضة على المحتوى الفلسطيني عبر منصات التواصل، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، تسهم في إسكات الروايات الفلسطينية وتشويه الحقائق لصالح الرواية الإسرائيلية. وفي الوقت ذاته، تستغل شركات التكنولوجيا هذا الوضع لتسويق تقنياتها التي تُجرب في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يجعل الفلسطينيين حقل تجارب لهذه الأدوات الرقمية القمعية.
رغم التصعيد العسكري والإبادة التي يعاني منها الفلسطينيون، لا تزال شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل "ميتا"، تمارس رقابة مشددة على المحتوى الفلسطيني. فقد وثّقت العديد من الحالات التي أُزيلت فيها منشورات أو قُيّد انتشارها بذريعة مخالفة "إرشادات المجتمع"، فيما لم تُطبق هذه القواعد بشكل مماثل على المحتوى المحرّض ضد الفلسطينيين، مما يعكس سياسة مزدوجة وغير عادلة.

إلى جانب ذلك، تُستخدم تقنيات متطورة مثل أنظمة "Lavender" و"Habsora" لجمع البيانات الشخصية واستهداف الفلسطينيين، ما يفاقم من التهديدات الأمنية عليهم ويؤدي إلى تقييد حرياتهم الرقمية. كما أن التعاون المستمر بين الحكومة الإسرائيلية وشركات التكنولوجيا في مشاريع مثل "نيمبوس" يعزز من تسخير التكنولوجيا لدعم الاحتلال، رغم الانتقادات الواسعة لهذه الممارسات بسبب آثارها السلبية على حقوق الإنسان.

وذلك في الوقت الذي اتخذت به السلطات الإسرائيلية إجراءات أمنية كثيفة تستند إلى التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي والأنظمة التنبؤية وكاميرات التعرّف على الوجوه من أجل التحكّم في السكان الفلسطينيين ومراقبتهم وتبرير اعتقالهم أو فصلهم من العمل والمعاهد التعليمية وتقييد حرّيتهم في التنقل والتعبير وتعزيز شعورهم بالرقابة والخوف الدائم.

توصيات

شركات التكنولوجيا الكبرى، والمنصّات عبر الإنترنت، وشركات الاتّصالات:

يدعو مركز حملة إلى ما يلي:

الالتزام بما يلي:

1. تبسيط عمليّة معالجة الانتهاكات الرقميّة التي أبلغت عنها الجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ، وضمان تلبية كل تقرير بردودٍ تستند إلى أسسٍ سليمةٍ وفي الوقت المناسب.
2. استثمار جهود وموارد إضافيّة لمنع المزيد من الضرر وحماية حقوق وسلامة كل من مستخدمي المنصّات وأصحاب الحقوق الآخرين، بما في ذلك تعيين موظّفين لديهم معرفة إقليميّة ولغويّة واجتماعيّة وسياسيّة لضمان اتّخاذ قرارات سياسيّة محليّة، خاصّةً عندما يتعلّق الأمر بالإشراف على المحتوى، بطريقةٍ تحترم الحقوق.
3. المشاركة الهادفة والمُجدولة بانتظامٍ مع المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ وأصحاب المصلحة، وليس فقط أثناء التصعيد في الأعمال العدائيّة.
4. القيام بممارسات العناية الواجبة المتكرّرة والشاملة والشفّافة لتقييم تأثير قرارات الإشراف على المحتوى والتنظيم في المنصّات على الحقوق الرقميّة الفرديّة والجماعيّة في إسرائيل/فلسطين.
5. التنفيذ الكامل ضمن إطار زمنيّ شفّاف وواضح ومفصّل لجميع التوصيات الصادرة عن تقييمات الأثر المستقلّة على حقوق الإنسان.

التأكّد من:

1. التناسب والمساءلة من خلال الإجراءات القانونيّة الواجبة كضمانٍ إضافيٍّ لحماية الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة.
2. منح المستخدمين الفرصة للرد على عمليّات إزالة المحتوى وتزويدهم بمعلوماتٍ مفصّلةٍ وفي الوقت المناسب عن الأسباب الكامنة وراء القرارات المتعلّقة بالإشراف على المحتوى.
3. الاحتفاظ بالمحتوى المحذوف لفترة زمنية متناسبة.
4. حماية خصوصيّة بيانات المستخدم وعدم استخدام بيانات المستخدم الفرديّ كسلاح لأذيّة الأفراد، وخاصّة السكّان المستضعفين.

ضمان:

1. عدم التمييز وتجنّب سياسات وممارسات وفق مبدأ "مقاس واحد يناسب الجميع".
2. احترام حرّيّة الصحافة والاعتراف بالأهميّة الإخباريّة للمحتوى الذي يُنشئه المواطنون الصحفيّون، والسماح بوجوده على المنصّات، حتّى عندما يحتوي على إشارات إلى منظّمات غير مشروعة أو محتوى عنيف، من أجل ضمان الوصول إلى المعلومات.

3. عدم استخدام الخدمات المقدّمة للزبائن والتي تشمل تقنيّات ذات استخدام عسكري معروف لتسهيل جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانيّة، أو الإبادة الجماعيّة.

توفير شفافيّة كاملة بشأن:

1. تنفيذ آليّات الإشعار والإزالة.
2. الطلبات الحكوميّة (القانونيّة والطوعيّة) لإزالة المحتوى، بالإضافة إلى طلبات الحصول على بيانات المستخدم.
3. الشفافيّة في الإبلاغ عن العقود المُبرمة مع الجهات الفاعلة الحكوميّة، وخاصّةً الشرطة والجيش، مع آليّات مساءلة واضحة عن الاستخدام غير المناسب لأي تقنيّات ذات إمكانيّة استخدام عسكريّ معروفة.
4. الشفافيّة حول مكان استخدام خوارزميّات الأتمتة والتعلّم الآليّ في عمليّة الإشراف على المحتوى، بما في ذلك بيانات كاملة حول ما إذا كان المحتوى قد تمّ الإشراف عليه بشكلٍ صحيحٍ، بالإضافة إلى الكلمات الرئيسيّة ومعجم خطاب الكراهية المستخدم لكلّ من اللغتين، العربيّة والعبريّة.

الجهات المسؤولة على المستوى الدوليّ:

1. ندعو المجتمع الدوليّ والأمم المتّحدة إلى اتّخاذ تدابير فوريّة وفعّالة لوقف الانتهاكات المنهجيّة المستمرّة للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، وإنشاء آليّات مساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، مثل الاستهداف المتعمّد للبنية التحتيّة للإنترنت والاتّصالات.
2. نحثّ المفوّضيّة الأوروبيّة على ضمان تقييم التزامات الإشراف على محتوى المنصات عبر الإنترنت على النحو الذي حدّده قانون الخدمات الرقميّة (DSA)، بطريقة غير تمييزيّة ومع مراعاة جميع تفاصيل السياق بشكلٍ منهجيٍّ، مع الامتثال الكامل لمتطلّبات DSA وروحه.
3. نحثّ المفوّضيّة الأوروبيّة على إصلاح الثغرات في أطرها التنظيميّة، مثل قانون الذكاء الاصطناعيّ الذي لا يتطلّب أي التزامات للتكنولوجيّات التي تُباع خارج أوروبا، وندعو بشكلٍ عامّ إلى إنفاذ اللوائح والتدابير البديلة لإجبار المنصّات الإلكترونيّة وشركات التكنولوجيا الكبرى والاتّصالات على وقف الممارسات التمييزية ضد الفلسطينيّين.
4. على الجهات المسؤولة أن تلزم شركات التكنولوجيا الكبرى والمنصّات الإلكترونيّة وشركات الاتّصالات على الالتزام بمبادئ الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، فضلًا عن القانون الإنسانيّ الدوليّ، أثناء تطوير وتنفيذ سياساتها، مع التركيز بشكلٍ خاصّ على مسؤوليّات العناية الواجبة، لا سيّما في أوقات الأزمات.
5. على الجهات المسؤولة أن تحثّ على الانخراط النشط مع المجتمع المدنيّ ومختلف أصحاب المصلحة لمعالجة مخاوفهم بشكلٍ فعّالٍ فيما يتعلّق بحماية الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة والنهوض بها.

اتصلوا بنا:
info@7amleh.org | www.7amleh.org
تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعيّ: 7amleh